

تقرير

الأسد واثق من الموقف الروسي: بدأت مرحلة



الرئيس بشار الأسد (أرشيف)

الوزير السابق ونأم وهاب الذي يوصف بأنه من أشد المدافعين عن النظام السوري، جمعته أول من أمس صورة إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد. وفي اللقاء، تأكيد من الأسد أن «مرحلة الحسم بدأت، لكنها لن تؤخر الإصلاح»

بسام القطار

هي ليست المرة الأولى التي يلتقي فيها الرئيس السوري بشار الأسد مع الوزير السابق ونأم وهاب. لكنه اللقاء الأول الذي جرى تصويره وإعلانه. الجهة المعلنة ليست وكالة الأنباء السورية «سانا»، بل أمانة الإعلام في حزب التوحيد العربي، الذي أسسه وهاب قبل سنوات في خطوة وصفت بأنها تحدّ للزعامتين الدرزيين التقليديين المتمثلين بالجنبلات وآل أرسلان. وقال وهاب إثر عودته إلى بيروت إن الرئيس الأسد أكد أمامه حرص سوريا على ضرورة الاستقرار في لبنان، لما لهذا الاستقرار من تداعيات إيجابية على الساحة السورية. كذلك أكد المحافظة على وجود الطائفة الدرزية في المشرق العربي، مشيداً بالدور الوطني والقومي الذي أدته ماضياً وتؤديه اليوم، والتاريخ خير شاهد على إنجازاتها. وأضاف أن سوريا تكن المحبة لجميع أبنائها دونما تمييز أو استثناء. ورغم تحفظ الوزير وهاب على تسريب محضر اللقاء الذي جمعه بالرئيس

الأسد واستمر ثلاث ساعات، إلا أنه عرض في اتصال مع «الأخبار» مجموعة من العناوين الرئيسية التي سمعها من الرئيس السوري، أبرزها تأكيد «أن مرحلة الحسم قد بدأت، لكن الحسم لن يؤخر الإصلاح. وفي المحصلة تكاليف الفوضى أكبر بكثير من تكاليف الحسم». ولغت وهاب إلى أنه سمع من الأسد تشديداً على أن «صمود سوريا سبحدت تغيراً نوعياً في الصراع على المنطقة». وأضاف: «وجدته مرتاحاً ومطمئناً. وهو واثق من الموقف الروسي، وتوصيفه لهذا الموقف ينطلق من قراءته الاستراتيجية للموقف الروسي وأن موسكو لا تتعاطى مع الملف السوري بطريقة ظرفية وعابرة كما يصور البعض».

وعن توقيت الزيارة والهدف الأساسي منها، قال وهاب: «الانطباع السائد لدى البعض أنني لم ألتق الرئيس السوري من قبل. وفي الحقيقة لقد التقينته مرات عدة، ولكن ليس بشكل علني». وأضاف: «لا أخفي سراً إن قلت إنني ألتحت بطلب هذه الزيارة، وخصوصاً أن عدم وجود صورة تجمعني مع الرئيس الأسد قد تركت انطباعاً خاطئاً، ليس فقط عند خصومي السياسيين القريبين والبعيدين، بل حتى في الوسط الحزبي الداخلي». ورداً على سؤال عما إذا كان اللقاء قد تطرق إلى موقف النائب وليد جنبلاط من سوريا، قال وهاب: «لم يُذكر اسم وليد جنبلاط في اللقاء، لا من قبل الرئيس الأسد، ولا من قبلي». وأضاف: «لمست من الرئيس الأسد الحرص على الدروز وعدم التوقف أمام التفاصيل». وكان النائب جنبلاط قد وجه نداءات متكررة إلى دروز سوريا، آخرها قبل أسبوع، ودعاهم إلى «رفض الأوامر بإطلاق النار على إخوانهم، والإحجام عن المشاركة مع الشرطة أو الفرق العسكرية في الحملات الأمنية، وقد



«دراجتي» لا يجمع الداتا

ناسف لما ورد على لسان «المراقبين» في عدد «الأخبار» 1622 بتاريخ 30 كانون الثاني في مقال بعنوان «دراستي: من يحيى داتا التريبية؟» بشأن مشروع «دراجتي» وجمعه للمعلومات عن منطقة النبطية وأهلها، بهدف مشاركتها مع سفارة أجنبية. ونزغ في توضيح الآتي:

– لا نعتقد أن الاتهام بالعمل الاستخباري تهمة بسيطة ليصار إلى إطلاقها عبر وسيلة إعلامية من دون العودة إلى مصدر أممي للتحقق من صدقها.

– نؤكد أن مشروعنا: «نادي: مواطنون/ات على الدراجة» لا يجمع المعلومات الأمنية عن أحد ولا يسربها لأحد. ليست هذه وظيفته، ولا ينسجم ذلك مع قيمنا، ولا صلة له بدورنا وأهدافنا.

– دخلنا إلى المدارس الرسمية عبر وزارة التربية، لأنها المرجع الوطني المخول منحنا الإذن للعمل مع التلامذة في المدارس الرسمية، ولأن مشروعنا تربوي بحت، ولدينا الكفاءة اللازمة لإنجازه.

– الدراجة الهوائية ليست وسيلة للتنقل صديقة للبيئة فحسب، وليست أداة رياضية تساعد في الحفاظ على التوازن الصحي فقط، بل هي أيضاً إطار لاكتشاف الذات والأخر، وعيش خبرة تعاونية مع أقران من مختلف الانتماءات والأهواء والخلفيات.

هذه هي غاية مشروعنا، ونرجو عدم إقحامه في مشاريع تحمل غايات مشبوهة في التامر على مجتمعنا. ونأمل تصحيح الخطأ، والتراجع عما ورد في المقال المذكور، لما يسببه لنا من ضرر مباشر، لارتكازه على معلومات ملفقة لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

حبيب طوق
مدير مشروع

أسئلة

تعلقاً على ما تنشره «الأخبار» بشأن وجود ما يسمى «الجيش السوري الحر» في وادي خالد، نقول:

1. قانوناً بحق للحكم في سورية الدفاع عن نفسه باقتحام وادي خالد والقضاء على الشرذمة الإرهابية التي تستعمل الأراضي اللبنانية ضد.

2. عند هزيمة هذه الجماعة في سورية، أين سيذهبون؟ وأي بلد سيكون محط ترحال إرهابهم؟

3. إن وجودهم على أرض لبنان الآن مبعث لمشاكل سياسية، قد تتطور إلى أعمال عنف ستشارك فيها العصابات نفسها التي تمركزت في وادي خالد.

4. هل هذا رد لبنان للشعب السوري؟ إيواء زمر مسلحة تحارب جيشه وتقتل أبناءه منذ شهور، وقد انتنت الآن لتطالب بتدمير وطنه وقتل أبنائه بطائرات الناتو أو أزمالات الناتو من الجيوش «العربية»؟ مع المعضلة من كل العرب على الصفة التي تحملها هذه الجيوش! فقياداتها ليست عربية، ويعد تلك القيادات عن العروبة يبلغ سنين ضوئية في خدمة أعداء الشعوب العربية! يوسف الأسير

تقرير

المحكمة الدولية قررت السير بالمحاكمات الغيابية

الإجراءات الأولية التي يتخذها قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين، هو أن يطلب إلى رئيس مكتب الدفاع فرانسوا رو تعيين محامين للمتهمين. أما إذا كان المتهمون محتجزين، أو إذا قرروا المشاركة في الإجراءات، فإنهم أن يعينوا محامين يختارونهم للدفاع عنهم.

وفي غضون 30 يوماً من تاريخ صدور قرار غرفة الدرجة الأولى، يفترض أن يكشف المدعي العام للدفاع على نسخ عن الأدلة المؤيدة التي أرفقت بقرار الاتهام في مرحلة تصديقه. وتتضمن إلى جانب النسخ عن الأدلة المؤيدة المرفقة بقرار الاتهام، إشارات جميع الشهود الذين يعترف المدعي العام دعوتهم إلى الإدلاء بشهادتهم في أثناء المحاكمة. ومن واجب الادعاء أيضاً أن يبدأ بتقديم أي أدلة أمكنه جمعها، ومن الممكن أن تثبت براءة المتهمين.

وفي أثناء متابعة الادعاء تحقيقاته، يمكن مكتب الدفاع أن يراجع القضية كاملة ويبدأ تحقيقاته بنفسه. ورغم أن عبء الإثبات يقع على الادعاء، إلا أنه يمكن الدفاع أن يطعن في مزاعم الادعاء، وأن يطرح نظريات مختلفة في القضية، وأن يستدعي شهوده ويقدم أدلته.

وقد تشمل التحقيقات التي يضطلع الدفاع بها استجواب الشهود، ومعاينة مسرح الجريمة، وجمع الأدلة. وقد

ما بعد قرار غرفة الدرجة الأولى

أشار المكتب الإعلامي للمحكمة الدولية أمس إلى عدد من الخطوات التي يفترض اتخاذها قبل الشروع في المحاكمة الغيابية، وعلمت «الأخبار» أن إتمام ذلك قد يستغرق أكثر من خمسة أشهر، وبالتالي لا يتوقع أن تبدأ المحاكمات قبل صيف 2012.

هذه الخطوات هي: تعيين محامي الدفاع؛ إن إن أحد

تايم بلا أدلة

ورد في نص قرار غرفة الدرجة الأولى أنه «في 18 آب 2011 نشرت مجلة تايم مقابلة مع شخص زعمت أنه أحد المتهمين، وذكرت أنه على علم بأن المحكمة الخاصة اتهمته بشأن أحداث 14 شباط 2005. وعلى الرغم من أن ذلك قوبل بالعديد من التعليقات في وسائل الإعلام اللبنانية، ليس لدى غرفة الدرجة الأولى معلومات تشير إلى صدقية هذا الادعاء».

المحكمة الدولية الوحيدة التي يتيح نظامها الداخلي محاكمة أشخاص غيابياً، «إلا أن المحاكمة الغيابية تُعد إجراءً أخيراً لضمان ألا يعطل سير العدالة من يختارون الفرار من وجهها»، كما ورد في بيان صدر عن المحكمة الدولية في لاهاي أمس.

وكانت غرفة الدرجة الأولى في المحكمة، المؤلفة من روبرت روث (رئيس) والقاضيين ميشلين بريدي ودايفيد ري قد نظرت في مستندات مقدمة من المدعي العام بلمار والنائب العام لدى محكمة التمييز اللبنانية القاضي سعيد مبرزاً تعرض بالتفصيل الخطوات التي اتخذتها السلطات اللبنانية لتوقيف المتهمين وإبلاغهم بالإجراءات ذات الصلة. وجاء في بيان المحكمة أن «هذه الجهود شملت محاولات عدة قامت بها السلطات اللبنانية للعثور على المتهمين في أماكن إقامتهم وعملهم المعروفة، وفي منازل عائلاتهم، وفي أماكن أخرى. وأخذت غرفة الدرجة الأولى أيضاً في الاعتبار أن قرار الاتهام وهوية المتهمين لقيت تغطية إعلامية واسعة في لبنان».

وخلصت غرفة الدرجة الأولى إلى أن «جميع الخطوات المعقولة قد اتخذت لضمان ظهور المتهمين وإبلاغهم التهم المُسندة إليهم»، وبالتالي يمكن السير بمحاكمتهم غيابياً.

بعد مرور نحو عام على صدور النسخة الأولى للقرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، أعلنت المحكمة الدولية أمس انطلاق مرحلة المحاكمات الغيابية التي لن تبدأ قبل مطلع الصيف المقبل في حد أدنى

قررت أمس غرفة الدرجة الأولى في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان السير في المحاكمة الغيابية للمتهمين الأربعة بالضلوع في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وكان المدعي العام الدولي دانيال بلمار قد أصدر قراراً اتهامياً أعلن في تموز 2011، اتهم بموجبه أربعة أشخاص منتسبين إلى حزب الله، هم: مصطفى بدر الدين، حسين العنيسي، سليم عياش وأسد صبرا باغتتيال الحريري، مستنداً إلى تحقيقات كان قد تولاهما فريق غربي يترأسه ضابط الاستخبارات البريطاني مايكل تابلور. يذكر أن المحكمة الخاصة بلبنان هي